

موجز سياسة العمل: اجتماع الأمم المتحدة عالي المستوى حول منع ومكافحة الأمراض غير السارية

الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية في الفترة 15-20 نوفمبر 2010، بونتا ديل ايست - أوروغواي

توصيات

على مؤتمر الأطراف العمل بقرار:

يرحب بجهود الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في مواجهة الأمراض غير السارية بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو لانعقاد اجتماع عالي المستوى حول منع ومكافحة الأمراض غير السارية في سبتمبر من عام 2011 (والمشار إليه فيما بعد باسم قمة الأمراض غير السارية)،

يؤكد من جديد على مدى تأثير استهلاك التبغ على الفقراء ومدى أهمية مكافحة التبغ في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التقدم نحو أهداف التنمية المتعارف عليها دولياً وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية،

يصادق على الاعتراف بالخطر الذي تشكله الأمراض غير السارية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذا التحديات التي تواجهها الدول النامية في منع ومكافحة تلك الأمراض،

يؤكد على دور مكافحة التبغ بصفقتها استراتيجية رادعة رائدة في محاربة الأمراض غير السارية،

بموجب توجيه من المكتب، يطالب الأمانة بتقديم أي دعم مطلوب لإعداد قمة الأمراض غير السارية،

بموجب توجيه المكتب، يطالب الأمانة بإعداد تقرير الجلسة الخامسة لمؤتمر الأطراف حول نتائج قمة الأمراض غير السارية ومدى تأثيرها على تنفيذ الاتفاقية. يجب أن يشتمل التقرير على تحليل يبين مدى تأثير وثيقة النتائج النهائية لقمة الأمراض غير السارية على الاتجاهات الاستراتيجية لدعم الاتفاقية وأيضاً مدى التأثير على أي تغييرات وتعديلات ذات صلة مما قد تجدر الحاجة إليه في الوسائل والآليات الحالية من الدعم،

يحث الدول الأطراف على دعم دمج التنفيذ الكامل والسريع للإجراءات المطلوبة في الوثيقة النهائية لقمة الأمراض غير السارية، وذلك بموجب الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ

بصفتها هدف رئيسي لدى المجتمع الدولي وأيضاً دمج الأمراض غير السارية ومكافحة التبغ ضمن ما يلي من الأهداف الإنمائية للألفية وأي مؤشرات لاحقة علمياً بالنسبة للتنمية.

خلفية – الموارد المالية وآليات الدعم والتعاون الدولي

أقرّ الأطراف مراراً وتكراراً بأن الدعم المالي للتنفيذ على المستوى المحلي هو شيء حاسم لتحقيق النجاح طويل المدى بالنسبة للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. وبموجب المادة رقم (26)، يؤكد الأطراف على "الدور الهام الذي تقوم به الموارد المالية في تحقيق هدف هذه الاتفاقية". فهم يعترفون بأن الدعم المالي لمكافحة التبغ قد ينتج كجزء من مجموعة أشمل من المبادرات متعددة الأطراف مع الاتفاق على وجوب تشغيل جميع الموارد المحتملة والموجودة ذات الصلة واستغلالها جيداً. تطلب المادة رقم (26-4) من الأطراف الممثلين في المنظمات ما بين الحكومات والمؤسسات المالية والتنمية ذات الصلة، تشجيع هذه الكيانات على تقديم الدعم المالي للأطراف من الدول النامية والأطراف الذين تمر اقتصادياتهم بمرحلة انتقالية".

أقرّ الأطراف أيضاً بأن مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ما بين الحكومات سيطور من تنفيذ الاتفاقية. توفر المادة رقم (23-5 (ز)) لمؤتمر الأطراف فرصة التعاون مع "المنظمات المختصة وذات الصلة وكيانات نظام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وما بين الحكومات والأهلية كوسيلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية" كما تنص المادة رقم (25) على أنه يجوز لمؤتمر الأطراف المطالبة بتعاون المنظمات ما بين الحكومات بما في ذلك المؤسسات المالية والتنمية "بغرض تقديم التعاون فنياً ومالياً لتحقيق هدف هذه الاتفاقية".

تشتمل أنشطة التعاون الدولي بموجب الاتفاقية على جوانب مثل تفعيل القانون وحماية البيئة وتدابير التنمية الدولية التي تحتفظ بأهمية خاصة. خلال الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف، أكدّ الأطراف على عزمهم القوي لضمان الحصول على التمويل من قنوات متعددة عندما ناشدوا جمعية الصحة لتقديم الدعم الكامل لأولويات تشغيل الموارد لمكافحة التبغ على الأصعدة المحلية والدولية، وطالبوا الأمانة "بالشروع في حملة نشر الوعي ضمن ما يحتمل من شركاء التنمية" (قرار الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ الجلسة الأولى لمؤتمر الأطراف (13)).

علاوة على ذلك، نجد أن كافة جلسات مؤتمر الأطراف قد نظرت في مسألة الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية. طالب مؤتمر الأطراف أمانة الاتفاقية في كل جلسة بإعداد وتقديم تقرير التنفيذ حول الأنشطة المتخذة لتنفيذ قرارات مؤتمر الأطراف حول الموارد المالية وآليات الدعم. التقارير المُعدّة للجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف (وثيقة الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ 3/12) وأيضاً الجلسة الرابعة (وثيقة الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ 4/16) حول مدى التقدم في دعم التنفيذ جميعها تلقي الضوء على مدى التقدم في تطوير الوسائل والآليات لهذا الغرض. ومع ذلك، نجد أن كلا التقريرين يؤكدان على أن تحقيق مزيد من العمل والتقدم يتهدده انعدام الموارد المالية.

طالبت الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف أيضاً الأمانة بإعداد وتقديم تقرير حول التعاون مع المنظمات والجهات الدولية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (وثيقة الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ/ مؤتمر الأطراف/ 4/17) والتي تعطي نظرة شاملة للفرص الهامة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بالتعاون مع العديد من هيئات الأمم المتحدة. هذا التعاون الدولي هو شيء حيوي لأي استراتيجية لضمان استمرار التمويل لدعم التنفيذ.

التبغ والتنمية

الأهداف الإنمائية للألفية المتعارف عليها من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء قد حددت أهدافاً عالمية للخفض من حدة الفقر وتشجيع التنمية في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. تم الإقرار بأن مكافحة التبغ لها دور هام تقوم به في استيعاب هذه الأهداف، وبالرغم من ذلك نجد أن مكافحة التبغ غير مذكورة في الأهداف الإنمائية للألفية.

استهلاك التبغ هو شيء متعلق قطعاً بالتخلف والفقر. ففي عام 2004، أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن ثلثي العالم الفقير - الذين توفرت بشأنهم البيانات - لديهم معدلات من التدخين لدى الذكور تفوق متوسط معدلات الانتشار بمقدار 35% وذلك بالنسبة للعالم النامي. كما تظهر بيانات بلدان عدة أن الفقراء تزيد لديهم احتمالات التدخين.

فاستهلاك التبغ يؤثر سلباً على أهداف التنمية الهامة مثل الصحة والتغذية والتوظيف وجودة النوع البشري. علاوةً على ذلك، نجد أن النقود المنفقة على استهلاك التبغ تقلل من كم المال المتاح لإنفاقه على الطعام والرعاية الصحية والتعليم. ففي إندونيسيا مثلاً، نجد أن العائلات الفقيرة ينفقون في المتوسط ما قيمته 22% من دخلهم الشهري على السجائر.

فقد اعترفت منظمات التنمية وهيئات الأمم المتحدة بالعلاقات بين استهلاك التبغ والفقر وكذا دور مكافحة التبغ في جهود التخفيف من حدة الفقر. خلصَ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2006 حول عمل فريق المهام ما بين الوكالات حول مكافحة التبغ والتابع للأمم المتحدة إلى أنه "وبمساعدة مستهلكي التبغ على الإقلاع عن التدخين وعدم تشجيع الشباب على التدخين خلال التدابير الصارمة لمكافحة التدخين، يمكن خفض من الأضرار الصحية وفقدان الراتب الأساسي مما يؤدي بالمقابل إلى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية أفضل في البلدان النامية".

في هذا الشأن، يجب النظر في مسألة ضمان المزيد من تمويل أنشطة مكافحة التبغ في الإطار الأكبر من المبادرات حول الأمراض غير السارية. قمة الأمراض غير السارية المنعقدة في سبتمبر 2011 هي فرصة ممتازة

لجعل مكافحة التبغ في مقدمة الأجندة العالمية للصحة ولضمان أن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ هو الهدف الرئيسي لمجتمع التطوير.

الأمراض غير السارية

قامت خطة العمل الخاصة بمنظمة الصحة العالمية للاستراتيجية العالمية لمنع ومكافحة الأمراض غير السارية بتحديد الأمراض الأربعة التالية التي تُشكّل تهديدات كبيرة على الصحة البشرية: أمراض الأوعية القلبية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري. أبرز أربع عوامل خطورة بالنسبة لهذه الأمراض هي استهلاك التبغ والأنظمة الغذائية غير الصحية والخمول البدني وإفراط تناول الكحول. استهلاك التبغ هو أبرز عامل للخطورة وهو عامل الخطورة الأوسع بالنسبة لكافة الأمراض غير السارية الرئيسية. لذا، نجد أن مكافحة التبغ تلقى قبولاً كبيراً كإجراء يتسم بالأولوية لمنع الأمراض غير السارية.

الأمراض غير السارية هي أبرز الأخطار التي تهدد التنمية والصحة البشرية كما أنها تُشكّل تهديداً لكافة الاقتصادات المحلية وللنظام العالمي للاقتصاد. إن وباء الأمراض غير السارية يعوق بكل وضوح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية حيث أن الأنظمة الصحية لا يمكنها تحمل العبء المضاعف للأمراض المعدية والأمراض غير السارية.

ووفقاً لما صرّح به الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، "فالسرطان والسكري وأمراض القلب لم تعد هي أمراض المجتمعات الغنية بعد الآن" فهذه الأمراض اليوم، تعوق الناس واقتصاديات المجتمعات الفقيرة أكثر من الأمراض المعدية. إنها لحالة طواريء تمرُّ ببطء على الصحة العامة.

التطور البطيء الثابت لمبادرات الأمراض غير السارية

في عام 2000، اتخذت جمعية الصحة العالمية استراتيجية عالمية لمنع ومكافحة الأمراض غير السارية. في عام 2008، تم تبني خطة العمل العالمية. وكان الافتقار للتمويل هو السبب في إعاقة تنفيذ الخطة. أشارت التقديرات لتقرير عام 2009 الخاص بمركز التنمية العالمية إلى أن أقل من 3% من 22 مليار دولار أمريكي التي تضيع على الصحة في البلدان النامية من جانب وكالات المساعدات الدولية يتم إنفاقها على الأمراض غير السارية بالرغم من أن هذه الأمراض تمثل 60% فقط من عبء الأمراض في هذه البلدان.

ومع ذلك، تقترح التطورات الأخيرة أنه سيتم قريباً مواجهة خطورة افتقار التمويل لمحاربة الأمراض غير السارية. في مايو من عام 2010، صادقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على قرار لعقد اجتماع عالي المستوى حول الأمراض غير السارية في سبتمبر 2011 (والمعروف حالياً باسم قمة الأمراض غير السارية) وذلك بمشاركة رؤساء الدول.

في استعراض حالة قمة الأمراض غير السارية، نجد أن القرار يشير إلى إعلان الألفية والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ وخطة العمل العالمية للأمراض غير السارية. يؤكد القرار أيضاً على العلاقة بين الأمراض غير السارية والأجندة الدولية للتطوير بإعادة التأكيد مع الاقتناع بـ "الحاجة الملحة للاضطلاع بالجهود متعددة الأطراف بغرض زيادة الأولوية الممنوحة للأمراض غير السارية بالنسبة للتعاون التنموي" وأيضاً بالاعتراف بأن الأمراض غير السارية هي خطر "يهدد تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية".

في سبتمبر من عام 2010، راجعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مدى التقدم المُنجَز تجاه الأهداف الإنمائية للألفية وقراراتها التي تضمنت "القيام بالعمل المتفق عليه وتنسيق الاستجابات على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية بغرض تقديم ما يكفي من مواجهة للتحديات التنموية وغيرها من التحديات التي تُشكّلها الأمراض غير السارية بالإضافة للسعي نحو انعقاد اجتماع ناجح عالي المستوى للجمعية العمومية في عام 2011".

كانت هذه هي العلامات البارزة حيث أن المجتمع الدولي يسعى نحو الاعتراف بمدى أهمية الكفاح ضد الأمراض غير السارية وعلاقتها بالأهداف التنموية. تم الاعتراف بمكافحة التبغ على أنها ركيزة أساسية لاستراتيجيات منع الأمراض غير السارية. وبغرض ضمان التمويل المستدام طويل الأجل بالنسبة لمبادرات مكافحة التبغ بصفتها إحدى مقومات برامج منع الأمراض غير السارية، نجد أن الجهود لعلاج وباء التبغ يجب دعمها من قبل مجتمع التنمية. قمة الأمراض غير السارية في سبتمبر من عام 2011 هي فرصة عظيمة وعلامة بارزة وهامة للرفع من شأن مكافحة التبغ في أجندة التطوير.

الإعداد لقمة الأمراض غير السارية

يرحب تحالف الاتفاقية الإطارية بتعاون أمانة الاتفاقية مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ. وبالاعتراف بأهمية قمة الأمراض غير السارية لمكافحة التبغ والاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، يوصي تحالف الاتفاقية الإطارية أنه بالإضافة إلى مبادرات التعاون الدولي المقترحة من قبل الأمانة، نجد أن مسألة الإعداد لقمة الأمراض غير السارية والمشاركة بها يجب أن تكون ذات أهمية استراتيجية ذلك أن العلاقة بين مكافحة التبغ والأمراض غير السارية والدعم التنموي يجب أن تكون مستمرة التركيز لدى عمل أمانة الاتفاقية.